https://doi.org/10.25130/tjaes.17.55.3.20

الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة وأثرها في عجز الموازنة العامة في العراق للمدة (2004-2019)

الباحث: عمار عبد حمادي
مديرية تربية محافظة الأنبار
محافظة الأنبار
Amm19n3004@uoanbar.edu.iq

أ.د. عبدالرحمن عبيد جمعة
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الأنبار
abdulrahmanjumaah@gmail.com

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى تحديد وتحليل اهم الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة في العراق، فضلا عن قياس وتحليل الأثر الناتج عن هذه الزيادة في عجز الموازنة العامة في العراق، لذلك تم الاعتماد على تطبيق طرق قياسية من خلال تطبيق منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة (ARDL) وتكمن أهمية البحث في إلقاء الضوء على الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة في العراق لا سيما وأن الاقتصاد العراقي اتبع سياسة مالية توسعية ولدت عجزًا في الموازنة العامة، مما دفع الحكومة إلى مزيد من الاقتراض الداخلي والخارجي والذي انعكست آثاره السلبية على الاقتصاد العراقي. وقد أظهرت النتائج بواسطة اختبار (ARDL)، إلى أن عدد السكان (LPOP) يرتبط بعلاقة ذات تأثير طردي على العجز المخطط، إذ إن زيادة عدد السكان بمقدار وحدة قياسية واحدة سيقود إلى تحقيق عجز مقداره (4.462722)، وهو مؤشر قوي لتأثير نمو السكان في العراق على العجز المخطط، في حين لم تظهر الدراسة أي علاقة بين (LK) الذي يمثل تخصيصات إقليم كردستان والعجز المخطط في العراق، وهذا الامر تسبب بحصول عجز مخطط في السنوات التي ترتفع فيها اسعار النفط الخام. واختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة العمل على ايجاد قاعدة انتاجية متنوعة تهدف الى تقليل الاعتماد على النفط الخام من اجل المساهمة في تمويل الموازنة العامة للدولة وهذا الاجراء سيجنب الموازنة قضية العجز الدائم سواء المخطط ام الفعلي.

الكلمات المفتاحية: النفقات العامة، عجز الموازنة العامة، الايرادات العامة.

The apparent reasons for the increase in public expenditures and their impact on the public budget deficit in Iraq for the period (2004-2019)

Researcher: Ammar Abid Hamma
Al-Anbar General Directorate of Education
Al-Anbar Governorate

Prof. Dr. Abdul Rahman Obaid Juma
College of Administration and Economics
Anbar University

Abstract:

The study aimed to identify and analyze the most important apparent reasons for the increase in public expenditures in Iraq, as well as to measure and analyze the impact resulting from this increase in the public budget deficit in Iraq. Therefore, it was relied on the application of standard methods through the application of the joint integration methodology using the autoregressive model with slow periods. The Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL) The importance of the research lies in shedding light on

the apparent reasons for the increase in public expenditures in Iraq, especially since the Iraqi economy followed an expansionary fiscal policy that generated a deficit in the public budget, which prompted the government to increase internal and external borrowing, which was reflected Its negative effects on the Iraqi economy. The results were shown by (ARDL) test, The population number (LPOP) is linked to a direct relationship with the planned deficit, as increasing the population by one standard unit will lead to achieving a deficit of (4.462722), which is a strong indicator of the impact of population growth in Iraq on the planned deficit, while it did not show The study is any relationship between (LK), which represents the allocations of the Kurdistan region, and the planned deficit in Iraq, and this matter has caused a planned deficit in the years when crude oil prices rise. The study concluded with a set of recommendations, the most important of which are: the need to work on finding a diversified production base that aims to reduce dependence on crude oil in order to contribute to financing the state's general budget, and this measure will avoid the budget's issue of permanent deficit, whether planned or actual.

Keywords: public expenditures, public budget deficit, public revenues.

المقدمة

لقد شهد العالم أزمات اقتصادية وسياسية كثيرة، وعلى رأسها أزمة الكساد العالمي، التي كانت بمثابة المنعطف الذي أدى إلى إعادة النظر في حجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وتحت ضغط الأزمات الاقتصادية وتأثيراتها السلبية، تنامى دور الدولة من خلال التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، إذ تُعد النظرية الكنزية من أهم النظريات التي أقرت بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية باستخدامها سياسات إنفاقية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية. كما إن اعتماد الاقتصاد العراقي على العوائد النفطية والتي ترتبط بدورها بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط الخام التي تتحدد خارجيًا جعل سياسة الإنفاق الحكومي يشوبها الكثير من التقلبات تبعًا للتغيرات الحاصلة في تلك العوائد, وهو ما انعكس على السياسة المالية المتبناة في العراق، بتباع الدولة لسياسه توسعية هادفة الى زيادة الخدمات وتحسين القائم منها، ونظرًا لتلك التغيرات لم تعد الموارد المالية قادرة على كفاية وسد النفقات، الأمر الذي تسبب بظهور مشكلة مالية على مستوى اقتصادات الكثير من البلدان ومنها العراق، تمثلت بعجز موازناتها العامة المتمثلة بزيادة النفقات العامة على الإيرادات مما دعا إلى وضع الحلول المناسبة لتمويل ذلك العجز.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في إلقاء الضوء على الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة في العراق لا سيما وأن الاقتصاد العراقي اتبع سياسة مالية توسعية ولدت عجزًا في الموازنة العامة، مما دفع الحكومة إلى مزيد من الاقتراض الداخلي والخارجي والذي انعكست آثاره السلبية على الاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث: إنَّ زيادة الإنفاق العام قد ولد عجزًا مستمرًا في الموازنة العامة، والذي يتم تمويل جزء كبير منه عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي، مما أدى إلى زيادة الدين العام ومن ثم أصبحت المالية العامة تدور في حلقة مفرغة من العجز والدين العام، يمكن أن تضفي في النهاية إلى انهيار القطاع الحكومي نتيجة لعدم قدرته على تسديد رواتب الموظفين، وكذلك عدم القدرة على تقديم الخدمات العامة.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها إنَّ تحديد أهم الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة في العراق ومعالجتها يمكن أن يحد من عجز الموازنة العامة.

هدف البحث: يهدف البحث إلى ما يأتي:

أ. تحديد وتحليل أهم الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة في العراق للمدة 2004-2019.

ب. قياس وتحليل الأثر الناتج عن الزيادة الظاهرية للنفقات العامة في عجز الموازنة العامة في العراق باستخدام منهجية التكامل المشترك من خلال نموذج (ARDL).

1. الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة: يقصد بالزيادة الظاهرية للنفقات العامة هي تلك الزيادة التي لا تقابلها زيادة مباشرة في متوسط نصيب الفرد من الخدمات التي تؤديها الدولة من خلال هيئاتها ومشروعاتها العامة، ومن المعروف أن الهدف من وراء زيادة النفقات العامة هو لرفع حجم الخدمات المقدمة إلى أفراد المجتمع، لكن ذلك قد لا يحدث في بعض الاحيان؛ بسبب زيادة الخدمات التي قد لا يقابلها زيادة في الخدمات المقدمة إلى الأفراد كماً ونوعاً (حشيش، 1983: 109)، وتكمن خلف هذه الظاهرة مجموعة من الأسباب التي قد تدفع باتجاه زيادة الإنفاق العام السنوي بينما مستوى تقديم الخدمات إلى الأفراد لم يتحسن وهي كما يلي:

1-1. زيادة عدد السكان أو مساحة الإقليم: من الطبيعي أن عدد السكان في أي دولة من الدول يزداد من سنة إلى أخرى والاختلاف هنا هو في نسبة الزيادة حيث تتراوح نسبة الزيادة في الاقتصادات المتقدمة في حدود 1% تقريبًا، أما في الدول الآخذة بالنمو فتكون من 2-4% سنويًا، وتحتسب الزيادة السنوية للسكان على النحو التالي: (الشيخ وآخرون، 2020: 52)

نسبة الزيادة السنوية للسكان =

(عدد الولادات - عدد الوفيات + الهجرة من الخارج إلى الداخل - الهجرة من الداخل إلى الخارج) × 100

2-1. انخفاض قيمة العملة المحلية للأسعار: يعد انخفاض قيمة النقود سمة تشترك فيها الاقتصادات كافة منذ خروجها عن قاعدة الصرف بالذهب، وكان من نتائجها قيام الحروب بين الدول وتكرار حدوث الأزمات الاقتصادية بصورة دورية، دفع معظم الدول إلى إصدار النقود الورقية الإلزامية وذلك لأمرين (دخيل، 2013: 43)، إما لمواجهة نفقات الحرب الضخمة، أو علاج الأزمات الاقتصادية بالتوسع في الإنفاق، إذ إن الإسراف في إصدار العملات الورقية إلى الحد الذي تتجاوز فيه ما يجب أن تحتفظ به الدولة من غطاء لعملتها الورقية، سيؤدي بالنتيجة إلى حصول التضخم النقدي، والذي ينشأ عن هذا التضخم انخفاض في قيمة النقود، وارتفاع في المستوى العام للأسعار ارتفاعًا يتناسب مع حدة ذلك التضخم الذي يزداد بموجبه رقم النفقات العامة للدولة (الواسطي، 1973: 37)، إذ إن قيام الدولة بالتوسع في مشروعاتها الاقتصادية بأشكالها كافة أدى إلى نمو الدخل القومي لا سيما الزيادة الحاصلة في إنتاجية الدولة من السلع والخدمات، وتصدير الفائض منها مما أدى إلى تعزيز سعر صرف العملة المحلية قياسًا بالعملة الأجنبية (القيسي، 2015: 56).

3-1. التغير في القواعد المالية (الفن المالي): يرى بعض المفكرين إلى أن زيادة النفقات العامة تُعزى إلى اختلاف طريقة إعداد الموازنة العامة، وفي هذا الصدد هناك طريقتان:

أ. الطريقة الأولى: بموجب هذه الطريقة يُدوّن صافي الإيراد أو صافي النفقات في الموازنة العامة، ويتم ذلك عن طريق إجراء مقاصة بين النفقات العامة والإيرادات العامة لأي دائرة حكومية، وتعرف هذه الطريقة بطريقة الانتاج الصافي أو قاعدة الموازنة الصافية (الشيخ وآخرون، 2020: 54).

ب.الطريقة الثانية: وفي هذه الطريقة يدوّن كل إيراد وكل نفقة دون إجراء أي مقاصة بينهما، وتسمى هذه الطريقة بطريقة الموازنة الإجمالية أو الشاملة، وتمتاز هذه الطريقة عن الطريقة الأولى بأنها لا تخفي أي إيراد أو نفقة، إذ تُمكن هذه الطريقة من زيادة رقابة البرلمان على الموازنة، ويعد هذ الأمر من بين الأسباب التي أدت إلى هجر الدول إلى الطريقة الأولى وتحولها نحو تطبيق الطريقة الثانية، مما ترتب على ذلك تضخيم أرقام النفقات العامة في الموازنة، ليس لشيء سوى أن نفقات الدولة تظهر على حقيقتها في الموازنة، ويرجع فقهاء المالية العامة هذه الزيادة في النفقات إلى أنها زيادة ظاهرية أو رقمية وليست زيادة حقيقية لكونها لا تدل على تحقيق زيادة في حجم أو نوع الخدمات العامة المقدمة للأفراد، وهذه الزيادة قد جاءت نتيجة اعتماد طريقة جديدة في تنظيم الحسابات الحكومية (إسماعيل، 2002: 161).

2. تحليل الزيادة الظاهرية للنفقات العامة في العراق للمدة (2004-2019): يقصد بها الزيادة في النفقات العامة التي لا تؤدي إلى زيادة متحققة بالمنفعة لأفراد المجتمع، إنما تبقى المنفعة عند نفس المستوى قبل زيادة النفقات العامة، والأسباب التي تكمن وراء هذه الزيادة الظاهرية يمكن تحديدها بالآتي:

2-1. انخفاض قيمة النقود: إنَّ تدهور قيمة العملة الناجم عن ارتفاع المستوى العام للأسعار يلزم الدولة على دفع وحدات نقدية أكبر، مما كانت تدفعه قبل ارتفاع مستوى الأسعار لشراء نفس الكمية من السلع والخدمات، أي: إنَّ انخفاض قيمة النقود يدفع الدولة إلى دفع عدد من الوحدات النقدية أكبر مما كانت تدفعه من قبل للحصول على ذات المقدار من السلع والخدمات، فالدولة لو اقتصرت على شراء نفس الكمية من السلع والخدمات دون زيادة لوجب عليها أن تدفع ثمنًا أكثر من ذي قبل؛ بسبب انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد، وهذا يقود بالضرورة إلى زيادة النفقات العام

الجدول (1): تطور الرقم القياسي الأسعار المستهلك ومعدل التضخم في العراق للمدة (2004-2019) (مليون دينار)

البيان / السنوات	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل التضخم %	النفقات العامة	العجز المخطط
2004	36.4	26.80	32117491	1584000
2005	49.9	37.10	26375175	7022560
2006	76.4	53.10	38806679	5570857
2007	100	30.90	39031232	9662938
2008	112.7	12.70	59403374	9086892
2009	122.1	8.30	55589721	18757308
2010	125.1	2.50	70134201	22922155
2011	132.1	5.60	78757667	15727976
2012	140.1	6.10	105139575	14796032
2013	142.7	1.90	119127556	19127945
2014	145.9	2.20	112192126	20236854
2015	148.0	1.40	70417515	25414065
2016	104.1	0.10	73571003	24194919

البيان / السنوات	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل التضخم %	النفقات العامة	العجز المخطط
2017	104.3	0.20	75490115	21659739
2018	104.7	0.4	80873189	12514516
2019	104.5	(0.2)	111723523	27537929

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية للمدة 2004-2019.
- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء سنوات مختلفة (2004-2019).
- الارقام والقيم بين القوسين سالبة.

الجدول (1) يبين تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك، ومعدل التضخم في العراق الذي أخذ بالتزايد خلال مدة الدراسة، إذ يعكس الرقم القياسي التغيرات التي تطرأ على أسعار المجاميع السلعية المختلفة التي تشمل مجاميع الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات الضرورية، ويتضح لنا من خلال الجدول أنَّ أعلى قيمة سجلت للرقم القياسي بلغت (148.0) لعام 2015، في حين بلغت أدنى نسبة للرقم القياسي للمستهلك فكانت (36.4) للعام (2004)، وقد شهدت باقي سنوات الدراسة ارتفاعًا وانخفاضًا في معدل الرقم القياسي لأسعار المستهلك؛ بسبب انخفاض الإيرادات، وسوء الأوضاع الأمنية للبلد.

كما نلاحظ أن معدلات التضخم خلال مدّة الدراسة كانت متذبذبة، إذ بلغت ما يقارب (26.80%) عام (2004)، واستمر بالارتفاع ليصل إلى ما يقارب (37.10%) عام (2005)، ليرتفع مرة أخرى ويسجل أعلى نسبة له بلغت (53.1%) عام (2006)، ويعود السبب إلى أزمة الوقود الحاصلة بسبب استمرار تردي الوضع الأمني، والزخم الحاصل على محطات الوقود، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السوق السوداء، وهذا ما أدى إلى زيادة أجور النقل والمواصلات، وصعوبة تنقل البضائع بين حدود المحافظات، أما المدة (2009-2010) الذي تعاني من عجز، فيلاحظ أن نسبة التضخم قد بلغت ما يقارب (8.30%) عام (2009)، ليتراجع إلى ما يقارب (2.50%) في عام 2010، أما المدة (2013-2016)، فأنها المدة التي تعاني من عجز فعلي في الموازنة العامة، إذ بلغ معدل التضخم ما يقارب (1.90%) عام (2013) والتي شهدت فيها هذه المدة زيادة العجز المخطط ليصل إلى (25.58) في عام (2015)، أما عام (2016)، فقد بلغ معدل التضخم ما يقارب (0.10%)، ويعود السبب إلى انخفاض نسبة التضخم في العراق، وخاصةً خلال فترة العجز لاعتماده على أساليب التمويل الحديثة غير التقليدية للدين العام، أما قبل عام (2003)، فأن العراق كان يعاني من ضغوط تضخمية لاعتماده على الأساليب التقليدية في التمويل من خلال الإصدار النقدي الذي يعمل على ضياع فرص النمو الاقتصادي في القطاعات الحقيقية مثل الزراعة والصناعة، أما عام (2017)، فقد بلغ معدل التضخم إلى ما يقارب (0.20%)، في حين بلغ معدل التضخم سالب إلى ما يقارب (0.2-%) لعام (2019).

2-2. اختلاف الفن المالي: قد تعزى الزيادة في النفقات العامة إلى تغير الفن المالي أو تغير قيد الحسابات المالية، كما في حالة السماح لبعض الهيئات العامة أن تنزل نفقات من ما تحصل علية من إيرادات بحيث لا يدخل الموازنة العامة إلا صافي الإيرادات، وهو ما يعرف بظاهرة تخصيص الإيرادات العامة لنفقات عامة، وإذا حدث في سنة مالية أخرى ألغيت قاعدة التخصيص هذه

وأدخلت النفقات العامة جميعها في الموازنة العامة للدولة فأن هذه الزيادة في النفقات ناتجة عن تغير الفن المالي وهي زيادة ظاهرية، ومن أبرز الحالات في اختلاف الفن المالي أيضًا التغير الذي يطرأ على مضمون النفقات العامة، فقد تدخل في موازنة الدولة نفقات القطاع المختلط، وهذا يعني إدخال الإنفاق العام، مما يؤدي إلى زيادة ظاهرة النفقات العامة، ومن الحالات الأخرى زيادة فترة تقدير الموازنة العامة (السنة المالية)، وهذا يحدث عن تبديل بدء السنة المالية، كما يؤدي تعدد الموازنات العامة، وتداخل عناصرها إلى تكرار حساب بعض هذه العناصر بصورة تؤدي إلى إحداث زيادة ظاهرية في أرقام النفقات العامة.

2-3. توسع مساحة الإقليم: حينما تحصل زيادة في مساحة الدولة أو انضمام إقليم إلى إقليم آخر فأن هذه الزيادة الجديدة في المساحة تتطلب زيادة في الإنفاق أسوة ببقية أقاليم الدولة، هذه الزيادة في الإنفاق تعد زيادة ظاهرية لأن رفاهية أو منفعة الأفراد من هذا الإنفاق الجديد لم تتغير أي بقى عند نفس المستوى؛ لذلك تكون الزيادة ظاهرية، إذ كانت مساحة الإقليم تبلغ (37) ألف كم إلا أن هذه المساحة بلغت أكثر من (40) ألف كم بعد الإطاحة بالنظام السابق عام (2003)، إذ قامت حكومة إقليم كردستان بضم أجزاء من الأراضي التي كانت تطالب بها ضمن حدود الإقليم.

الجدول (2): بعض مؤشرات توسع الإقليم وعلاقتها بالنفقات العامة (مليون دينار)

البيان / السنوات	عدد سكان الإقليم	تخصيصات الإقليم من الموازنة	النفقات العامة	معدل التغير السنوي لنفقات الإقليم %
2004	4021613		32117491	
2005	4033821	27368370	26375175	
2006	4065743	24068560	38806679	(12.057)
2007	4087565	33809253	39031232	40.47
2008	4107461	52685714	59403374	55.83
2009	4225820	48642113	55589721	(7.67)
2010	4503901	66776369	70134201	37.28
2011	4620202	72570210	78757667	8.67
2012	4747878	84382876	105139575	16.27
2013	4877408	95479454	119127556	13.15
2014	5010078	14576632	112192126	(84.73)
2015	5145902	20793131	70417515	42.64
2016	5037297	12507070	73571003	(39.85)
2017	5172444	12833319	75490115	2.60
2018	5309592	15246944	80873189	18.80
2019	5449364	34962373	111723523	129.30

المصدر:

- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء سنوات مختلفة (2004-2019).
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية للمدة (2004-2019).
- الارقام والنسب بين القوسين سالبة.

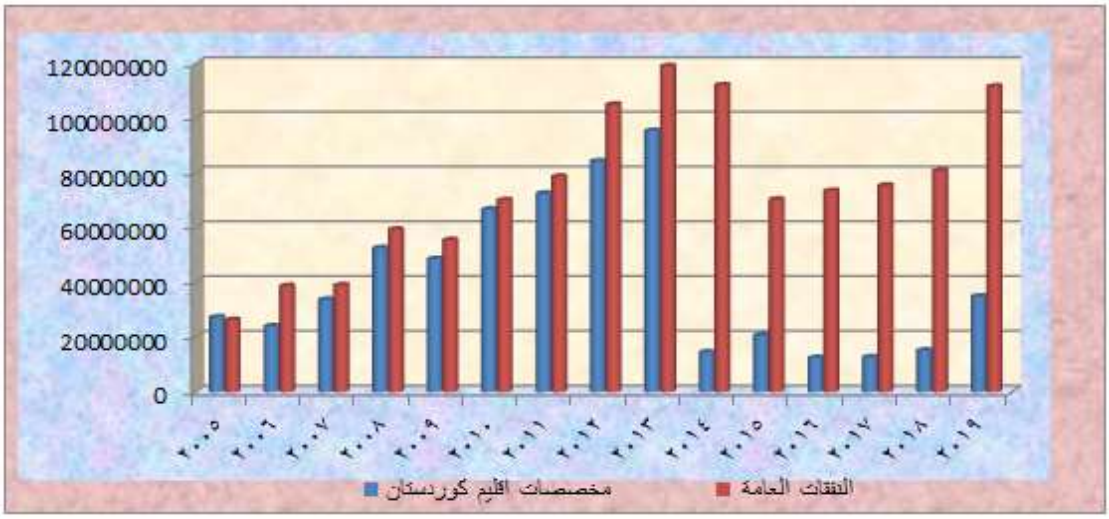

الشكل (1): تطور مخصصات إقليم كردستان والنفقات العامة في العراق للمدة (2005-2019)
المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (2).

2-4. زيادة عدد السكان: يرى بعض الكتاب، ومنهم العالم الفرنسي (Jeze) أن كل زيادة في عدد السكان يرافقها حتمًا زيادة في الإنفاق؛ بسبب قيام الهيئات العامة بإشباع حاجات عدد أكبر من السكان، فالنسبة في هذه الحالة بين عدد السكان وبين حجم النفقات العامة قد بقيت ثابتة لم يطرأ عليها تغيير (الفهداوي، 2020: 96)، ولهذا فالزيادة في حجم النفقات العامة في هذه الحالة تعد ظاهرية، بمعنى آخر أن المنفعة المتحققة للأفراد من جراء زيادة الإنفاق الحكومي لم تتغير أي بقيت ثابتة.

الجدول (3): تطور النفقات العامة وعدد السكان في العراقي للمدة (2004-2019) (مليون دينار)

البيان / السنوات	النفقات العامة	عدد السكان (مليون نسمة)	متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة	العجز المخطط	المعدل السنوي لنمو السكان%
2004	32117491	27139	1183.44	1584000	
2005	26375175	27963	943.21	7022560	2.94
2006	38806679	28810	1346.98	5570857	2.93
2007	39031232	29682	1314.98	9662938	2.93
2008	59403374	30577	1942.74	9086892	2.92
2009	55589721	31664	1755.61	18757308	3.43
2010	70134201	32481	2159.23	22922155	2.51
2011	78757667	33330	2362.96	15727976	2.54
2012	105139575	34208	3073.53	14796032	2.56
2013	119127556	35095	3394.43	19127945	2.52
2014	112192126	36063	3111.00	20236854	2.68
2015	70417515	36933	1906.62	25414065	2.35
2016	73571003	37883	1942.05	24194919	2.50

البيان / السنوات	النفقات العامة	عدد السكان (مليون نسمة)	متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة	العجز المخطط	المعدل السنوي لنمو السكان%
2017	75490115	38854	1942.91	21659739	2.49
2018	80873189	38924	2121.32	12514516	1.18
2019	111723523	39128	2855.33	27537929	2.56

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية للمدة (2004-2019).
- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء سنوات مختلفة (2004-2019).

يتبين لنا من الجدول (3) التطور الحاصل في النفقات العامة ونصيب كل فرد منها، ذلك أن زيادة النمو السكاني يعد أحد الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة، كما نلاحظ أن متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة بلغ (1183.44) دينار عام (2004) لينخفض ليبلغ (943.21) دينار عام (2005)؛ ويعود سبب هذا الانخفاض إلى زيادة النمو السكاني من جهة، وانخفاض النفقات العامة من جهة أخرى، ثم أخذ متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة بالارتفاع التدريجي حتى بلغ إلى (1942.74) دينار في عام (2008)، نتيجة زيادة مقدار النفقات العامة وبنسبة زيادة في نمو السكان بلغت (2.92%)، ثم تراجع بعدها ليبلغ (1755.61) دينار عام (2009) قبل أن يعود للارتفاع مجددًا ليبلغ (2159.23) دينار عام (2010) وبنسبة زيادة في معدل نمو السكان بلغت (2.51%)، نتيجة زيادة حجم النفقات العامة، واستمر متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة بالارتفاع التدريجي خلال الأعوام اللاحقة ليصل إلى (3394.43) دينار عام (2013)، وهي أعلى نسبة خلال مدة الدراسة فيما بلغ معدل النمو (2.52%)، ثم انخفض بعد ذلك ليصل إلى (3111.00) دينار عام (2014)، واستمر متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة بالانخفاض بشكل تدريجي حتى عام (2017) عندما بلغ (1942.91) دينار قبل أن يرتفع ليصل إلى (2121.32) دينار عام (2018) في حين كان معدل نمو السكان بلغ (1.18%)، نتيجة زيادة النفقات العامة لإعادة إعمار العراق فضلًا عن انخفاض تمويل النفقات العسكرية التي صاحبت عمليات التحرير، أما عام (2019)، فقد ارتفع متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة ليصل إلى (2855.33) دينار فيما بلغ معدل نمو السكان (2.56%).

3. الجانب التطبيقي لقياس تأثير الاسباب الظاهرية (السكان ومخصصات إقليم كردستان) في العجز المخطط: بعد استعراض الجانب التحليل للعلاقة بين الاسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة وبين العجز المخطط للموازنة سيتم تطبيق التكامل المشترك باستخدام نموذج ال(ARDL) إذا تم اجراء اختباري ديكي فوللر الموسع (ADF) واختبار فيلبس بيرون (P.P) للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية فكانت النتائج تشير الى عدم استقراريتها في المستوى الاصلي وبعد اخذ الفرق الاول اصبحت السلاسل مستقرة وبذلك يمكننا تطبيق منهجية التكامل المشترك.

3-1. اختيار فترات الإبطاء المثلى: حسب طريقة (Akaike information Criteria: AIC). يوضح الشكل (3-3) فترات الإبطاء المثلى. نجد أن النموذج الأمثل هو النموذج (3.2.1) ARDL

وهو النموذج الذي يتحقق من تأثير كل من السكان وتخصيصات إقليم كردستان على العجز المخطط

$$f(LY = LPOP + LK + DUM_{2008} + \varepsilon)$$

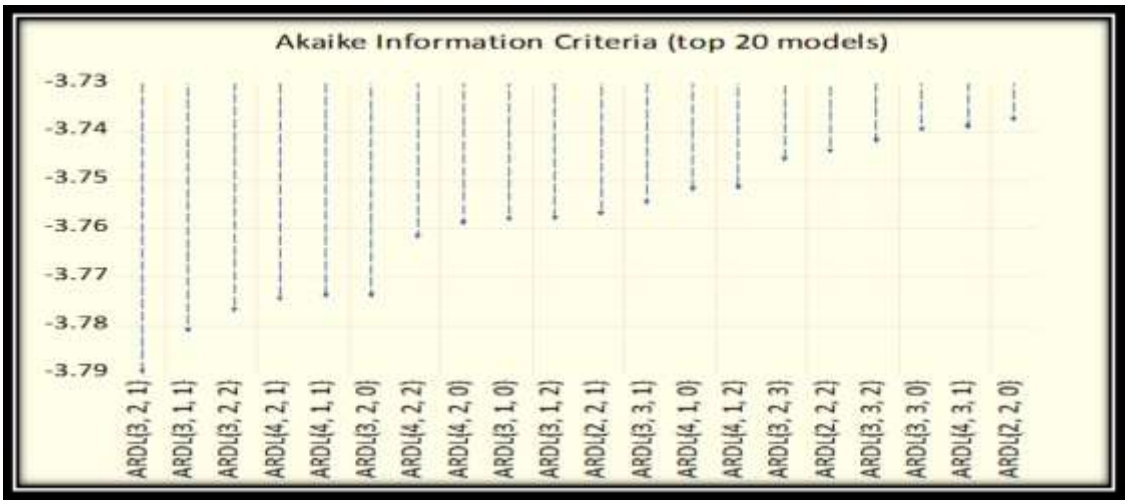

الشكل (2): نتائج فترات الابطاء المثلى حسب طريقة (AIC) لسلسلة الدراسة

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على الملحق الاحصائي (1) البرنامج الاحصائي Eviews.

من خلال التحقق من (20) نموذج مختلفة وباعتماد معيار (AIC) نجد أن النموذج ذا الإبطاء الأمثل لتفسير أثر كل من عدد السكان وتخصيصات إقليم كردستان هو ARDL(3,2,1). بعد التحقق من درجة الإبطاء المثلى يتم تقييم العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال النموذج الأولي ARDL(3,2,1).

الجدول (4): التقدير الأولي للعلاقة بين السكان وتخصيصات الإقليم وبين العجز المخطط

Selected Model: ARDL(3, 2, 1)

Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LY(-1)	1.25816	0.134807	9.333072	0
LY(-2)	-0.23141	0.196736	-1.17624	0.2454
LY(-3)	-0.20888	0.109671	-1.90463	0.063
LPOP	19.40062	3.103317	6.251574	0
LPOP(-1)	-24.4591	6.001131	-4.07574	0.0002
LPOP(-2)	5.871238	3.908996	1.501981	0.1398
LK	0.097316	0.049254	1.975798	0.0541
LK(-1)	-0.07774	0.049854	-1.55942	0.1256
D_2008Q1	-0.01939	0.018732	-1.03504	0.3059
C	-2.54777	0.817698	-3.11579	0.0031

R-squared	0.978806	Mean dependent var	7.20198
Adjusted R-squared	0.974748	S.D. dependent var	0.209479
S.E. of regression	0.033288	Akaike info criterion	-3.80925
Sum squared resid	0.052081	Schwarz criterion	-3.45082
Log likelihood	118.5637	Hannan-Quinn criter.	-3.66996
F-statistic	241.1795	Durbin-Watson stat	1.882932
Prob(F-statistic)	0		

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على الملحق الإحصائي (1) البرنامج الإحصائي Eviews.

نتائج النموذج الأولي لأثر كل من عدد السكان وتخصيصات إقليم كردستان تظهر أن هناك تأثير للسكان في المستوى، وكذلك في الإبطاء الأول أي بمعنى أن زيادة عدد السكان لها تأثير آني

وسابق على العجز. بينما تأثير تخصيصات إقليم كردستان لها تأثير آني وليس سابق على عجز الموازنة المخطط. معامل التحديد يظهر أن (0.978806) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع قد تفسر من خلال المتغيرين المستقلين. وأن قيمة معامل التحديد هي أقل من قيمة دوبرن واتسن وهو إشارة عن عدم وجود تعدد خطي بين المتغيرات المستقلة.

3-2. اختبار الحدود bound test: بعد اعتماد درجات الإبطاء المثلى النموذج الأولي، نتحقق من علاقة التكامل المشترك بين عدد السكان وتخصيصات الإقليم والعجز المخطط. ومن نتائج الحدود الظاهرة في الجدول أعلاه نجد أن قيمة (F=4.792936) وهي أعلى من الحد الأعلى (I_1) وعند مستوى دلالة (0.05) وهو مؤشر على وجود علاقة تكامل مشترك بين الناتج المحلي والعجز المخطط. مما يحتم علينا التحقق من علاقة الأجل الطويل بين متغيرات النموذج الأول.

الجدول (5): نتائج اختبار الحدود لنموذج (ARDL)

F-Bounds Test	Null Hypothesis: No levels relationship			
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	4.792936	10%	2.63	3.35
K	2	5%	3.1	3.87
		2.50%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على الملحق الإحصائي (1) البرنامج الإحصائي Eviews.

نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك يظهر أن قيمة F=4.792936 أعلى من قيمة I(1) وعند مستوى دلالة (2.50%) وهو مؤشر على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

3-3. تقدير العلاقة الطويلة الأجل: دراسة الأثر للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع تظهر أن المتغير (LPOP) الذي يمثل عدد السكان ذا تأثير طردي على العجز المخطط حيث إن زيادة عدد السكان بمقدار وحدة قياسية واحدة سيقود إلى تحقيق عجز مقداره (4.462722) وهو مؤشر قوي على تأثير نمو السكان في العراق على العجز المخطط، (LK) الذي يمثل تخصيصات إقليم كردستان لا يظهر أية دلالة على تأثيره على العجز المخطط خلال هذا النموذج.

الجدول (6): نتائج العلاقة الطويلة الاجل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
LPOP	4.462722	0.656083	6.802067	0.00
LK	0.107465	0.091719	1.171681	0.2472
C	-13.9887	3.270711	-4.27697	0.0001

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على الملحق الإحصائي (1) البرنامج الإحصائي Eviews.

3-4. تقدير العلاقة القصيرة الأجل: علاقات الأجل القصير تظهر ديناميكية العلاقة للمتغيرات المستقلة لكل من D(LPOP)، وكذلك D(LK) والمتغير التابع، كما ان نموذج تصحيح الخطأ CointE q(-1)* معنوي عند (1%) وذا قيمة سالبة وهو إشارة عن إمكانية تصحيح الأجل

القصير للمتغير التابع التي تسببها صدمات المتغيرات المستقلة عند حيث يمكن تصحيح (0.18) من أخطاء الأجل القصير خلال الربع الأول.

الجدول (7): نتائج العلاقة القصيرة الاجل بين عدد السكان وتخصيصات الاقليم والعجز المخطط

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
D(LY(-1))	0.440291	0.108973	4.040377	0.0002
D(LY(-2))	0.208882	0.104081	2.006925	0.0505
D(LPOP)	19.40062	2.724838	7.119917	0.00
D(LPOP(-1))	-5.87124	3.544086	-1.65663	0.1043
D(LK)	0.097316	0.046378	2.098323	0.0413
D_2008Q1	-0.01939	0.017456	-1.11066	0.2724
CointEq(-1)*	-0.18213	0.040329	-4.51614	0.00

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على الملحق الإحصائي (1) البرنامج الإحصائي Eviews.

3-5. اختبار جودة النموذج المستخدم: بعد اعتماد نموذج (3.2.1) (ARDL) في تقدير الآثار القصيرة والطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء النموذج وسلامته من المشاكل القياسية، وذلك من خلال استخدام الاختبارات الآتية:

3-5-1. اختبار ثبات تباين حدود الخطأ (ARCH): هناك عدد من الاختبارات المستخدمة للكشف عن تجانس البواقي من عدمها، ومن بينها اختبار (ARCH) وكانت نتائج الاختبار الآتي:

الجدول (8): نتائج اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.062457	Prob. F(1,54)	0.8036
Obs*R-squared	0.064695	Prob. Chi-Square(1)	0.7992

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على الملحق الإحصائي (1) البرنامج الإحصائي Eviews.

تشير النتائج المثبتة في الجدول (8) إلى النموذج غير معنوي، وهذا يتضح من خلال مقارنة قيمة F المحتسبة البالغة (0.062457) مع مثيلتها الجدولية البالغة (0.69)، وبذلك يصبح النموذج خالٍ من مشكلة تجانس التباين.

3-5-2. اختبار استقلال الحدود: من أجل دراسة فرضية عدم ارتباط الأخطاء، نلجأ إلى اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) للارتباط الذاتي. وبعد إجراء الاختبار كانت النتائج كما في الجدول (9).

الجدول (9): نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.363991	Prob. F(2,45)	0.6969
Obs*R-squared	0.907430	Prob. Chi-Square(2)	0.6353

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على الملحق الإحصائي (1) البرنامج الإحصائي Eviews.

بما أن نتائج الاختبارات أثبتت سلامة وجودة النموذج المستخدم، وهذا ما يتبين من خلال مقارنة احتمالية (F) المحتسبة البالغة (0.363991) مع مثيلتها الجدولية البالغة (0) والتي جاءت غير معنوية، وهذا يعني أن النموذج جيد وخالي من المشاكل القياسية.

3-5-3. اختبار Ramsey: يتم اللجوء إلى هذا الاختبار من أجل التعرف على الشكل الدالي للنموذج، ومدى ملائمته كما في الجدول (10).

الجدول (10): نتائج اختبار Ramsey للشكل الدالي

Ramsey RESET Test			
	Value	Df	Probability
t-statistic	0.297243	46	0.7676
F-statistic	0.088353	(1, 46)	0.7676
Likelihood	0.109376	1	0.7409

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على الملحق الإحصائي (1) البرنامج الإحصائي Eviews.

يتبين من الجدول (10) أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي، وهذا يتضح من خلال إحصائية F البالغة (0.088353) وهي أكبر منها عند مستوى الدلالة (0.2761).

نتائج التحقق من صلاحية النموذج من الناحية القياسية وهي كل من اختبار التجانس واختبار الارتباط الذاتي للبواقي، واختبار رامسي للتأكد من عدم وجود متغيرات محذوفة لم يتضمنها النموذج توكد صلاحية النموذج الأول من الناحية القياسية.

نتائج اختبارات تجانس تباين البواقي والارتباط الذاتي تظهر عدم وجود مشاكل قياسية في النموذج، وكذلك اختبار Ramsey RESET Test يظهر عدم وجود متغيرات محذوفة لم تعتمد خلال التحقق من العلاقة بين متغيرات الدراسة.

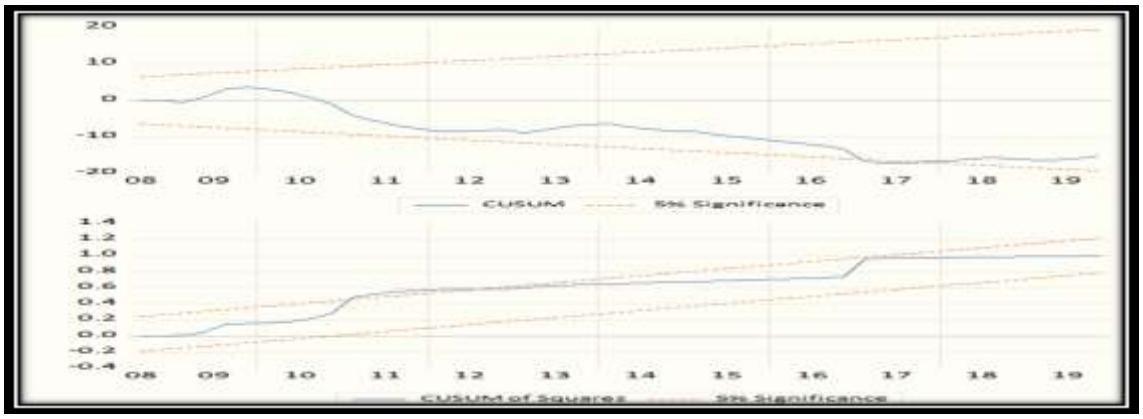

الشكل (3): نتائج اختباري CUSUM, CUSUM of Squares للتأكد من استقرارية النموذج الثاني

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على الملحق الاحصائي (1) البرنامج الاحصائي Eviews.

الشكل (3) يوضح نتائج اختباري CUSUM, CUSUM of Square استقرارية النموذج المعتمد بعموم الفترة وأثر المتغير الصوري باستقرار النموذج وإعطاء صورة غير مضللة عن طبيعة العلاقة بين المتغيرات.

وخلاصة ما تقدم فقد أشارت الدراسة في الجانب التحليلي إلى وجود وتأثير بين الأسباب الظاهرية للنفقات العامة وبين العجز المخطط وقد تم تأكيد ذلك التحليل في الجانب التطبيقي إذا فقد أشارت الدراسة إلى أن عدد السكان (LPOP) يرتبط بعلاقة ذات تأثير طردي على العجز المخطط حيث إن زيادة عدد السكان بمقدار وحدة قياسية واحدة سيقود إلى تحقيق عجز مقداره

(4.462722) وهو مؤشر قوي لتأثير نمو السكان في العراق على العجز المخطط، في حين لم تظهر الدراسة أي علاقة بين (LK) الذي يمثل تخصيصات إقليم كردستان والعجز المخطط في العراق.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

1. إن النتائج التي توصل إليها الباحثان تشير الى إثبات فرضية الدراسة التي تنص على وجود تأثير من قبل الأسباب والظاهرية لزيادة الإنفاق الحكومي في العجز المخطط للموازنة العامة في العراق خلال مدة الدراسة.
2. إن التغيرات الحاصلة في أسعار النفط الخام صعوداً ونزولاً جعلت النفقات العامة للدولة تتسم بالتذبذب المستمر، وهذا ما دفع بالدولة الى التوسع في النفقات العامة في أوقات الوفرة المالية، وهذا الأمر سيتطلب من الدولة ضرورة الالتزام بتمويل تلك النفقات في أوقات العسر المالي، وهذا يقود بنهاية المطاف إلى تفاقم العجز المخطط في الموازنة العامة.
3. فقد أشارت الدراسة إلى أن عدد السكان (LPOP) يرتبط بعلاقة ذات تأثير طردي على العجز المخطط حيث إن زيادة عدد السكان بمقدار وحدة قياسية واحدة سيقود إلى تحقيق عجز مقداره (4.462722) وهو مؤشر قوي لتأثير نمو السكان في العراق على العجز المخطط، في حين لم تظهر الدراسة أي علاقة بين (LK) الذي يمثل تخصيصات إقليم كردستان والعجز المخطط في العراق.

ثانياً. التوصيات:

1. ضرورة العمل على إيجاد قاعدة إنتاجية متنوعة تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط الخام، من أجل المساهمة في تمويل الموازنة العامة للدولة، وهذا الإجراء سيجنب الموازنة قضية العجز الدائم سواء المخطط أم الفعلي.
2. تفعيل دور القطاع الخاص لا سيما بعد البدء بإجراءات التحول من سياسات الكبح المالي إلى سياسات الإصلاح والتحرير الماليين، وهذا الأمر سيقلل من دور الدولة في الاقتصاد وتراجع حجم الموازنة العامة ومن ثم تخفيض قيمة العجز إلى أدنى المستويات.
3. إن التركيبة الاجتماعية للاقتصاد العراقي تبين وجود ما يزيد عن (51%) من سن العمل، من المجموع الكلي لعدد السكان إلا أن هذه الميزة لم تستغل بشكل صحيح، بل أصبحت هذه الزيادة تشكل عبئاً على الموازنة العامة للعراق.
4. تقليص حجم التوسع الإداري غير المبرر في القطاع الحكومي العراقي، وذلك من خلال تقليص عدد العاملين في هذا القطاع وإلغاء بعض المديريات والوزارات، وذلك لأن فقرة الأجور والرواتب في الموازنة التشغيلية تشكل نسبة كبيرة.

المصادر

1. إسماعيل، عوض فاضل، (2002)، نظرية الإنفاق الحكومي دراسة في جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية، المكتبة الوطنية دار الكتب والوثائق جامعة النهرين، بغداد، العراق.
2. حشيش، عادل أحمد حشيش، (1983)، أصول المالية العامة دراسة تحليلية لمقومات مالية الاقتصاد العام، مؤسسة الثقافة الجامعية في الإسكندرية، كلية الحقوق الإسكندرية، مصر.

3. الشيخ وآخرون، سعد عبد القهار وأثير أنور وعبد الرحمن عبيد، (2020)، الإدارة المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الوضاح للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
4. الواسطي، فاض شاكر، (1973)، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، مطبعة المعارف، بغداد، العراق.
5. القيسي، أعاد حمود، (2015)، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مُحكم علمياً، عمان، الاردن.
6. الدخيل، أحمد خلف حسين، (2013)، المالية العامة من منظور قانوني، مطبعة جامعة تكريت، صلاح الدين، العراق.
7. الفهداوي، ريام عامر حميد، (2020)، أثر صدمة الانفاق الحكومي على مكونات القاعدة النقدية في العراق للمدة (2004-2018) رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الانبار، العراق.
8. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للمدة (2004-2018).
9. البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية السنوية، للمدة (2004-2018).
10. وزارة التخطيط العراقية (2004-2019)، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة البرامج الاحصائية والاستثمارية.
11. وزارة التخطيط العراقية (2004-2019)، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة إحصاءات السكان والقوى العاملة.